كتاب الأسبوع رقم 83

# مقدمة في علم النفس الجنائي... البحث والتطبيق

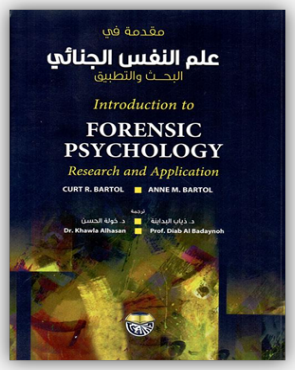


تأليف : آنا م. بارتول و كورت ر. بارتول

ترجمة: د.ذياب البداينة & د. خولة الحسن

تلخيص : دعاء ناصر الفضيلي

طالبة دفعة-10 -ماجستير علم النفس السريري قسم الطب النفسي، كلية الطب،- جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل

إشراف ومراجعة: أ.د. معن عبدالباري قاسم صالح

أستاذ علم النفس السريري(العيادي) المشارك - قسم الطب النفسي كلية الطب جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل

maansaleh62@yahoo.com

## الكتـــاب خيـــر جليـــس

الكتاب خير جليس ، ومتابعة الجديد في حقل الاختصاص هو محور الاهتمام وتأكيد للتحديث المعلوماتي .

في هذا الحيز الأسبوعي سنحرص لتكون لنا وقفة مع واحدة من الكتب المرجعية السيكولوجية(النفسية)في موضوعاتها وبشكل وجيز بقصد تحفيز روح البحث والمتابعة عند زملاء الاختصاص والمهتمين من القراء بالعلوم السلوكية.

صدر هذا الكتاب بالطبعة الأولى في عام 2016م ، عن دار الفكر ناشرون وموزعون ، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان . ويقع الكتاب في (744) صفحة

جاءت فصول الكتاب مفهرسة على النحو التالي :

- تمهيد .
- الباب الأول : المدخل .
- البابالثاني : الشرطة وعلم النفس التحقيقي .

هذا الكتاب من تأليف كورت آر بارتول و انا أم بارتول ( ANNE M.BARTOL & CURT R. BARTOL ) ، إذ أن كورت آر بارتول قد عمل أستاذاً جامعياً لمدة تزيد عن 30 عاماً ، كما أنه درس عدداً من المجالات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا بما في ذلك علم النفس البيولوجي والسلوك الإجرامي وجنوح الأحداث والمدخل لعلم النفس الجنائي وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس القانون . وهو عالم نفس جنائي مرخص و استشاري في علم نفس شرطي لأكثر من 25 سنة . وأما انا أم بارتول درست مواد العدالة الجنائيةوعلم الاجتماع والإعلام لما يربو عن 20 عاماً جامعياً ، فهي قد حاصلة على درجة الماجستير والدكتوراه في العدالة الجنائية من الجامعة الحكومية في نيويورك ، وتحمل درجة الماجستير في الإعلام من جامعة وسكانسون –مديسون . وبالمقابل فإن المؤلفان كورت آر بارتول و انا أم بارتول هما مخصصان وصاحبي إنتاج علمي وفير في هذا الحقل وقد شكلا فريقاً ناجحاً بتأليفهم لهذا الكتاب .

ومن الجانب الترجمة لهذا الكتاب فقدتمت ترجمته من قبل د. ذياب البداينة و د. خولة الحسن . إذ عرف الدكتور ذياب البداينة بأنه أستاذ لعلم الاجتماع التطبيقي في عدة جامعات لمجالات علم الجريمة والإرهاب وعلم النفس ومناهج البحث .كما وقد حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأردنية . و درجة الدكتوراة من جامعة غرب ميتشيجان –الولايات المتحدة الأمريكية . وأما خولة الحسن فهي تحمل دكتوراه علم اجتماع تخصص علم الجريمة في جامعة مؤتة –الأردن . وكما وأن د. ذياب البداينة و د. خولة الحسن قد شكلا فريقاً ممتازاً ومتكاملاً في الترجمة النفسية والقانونية في ترجمتهم لهذا الكتاب .

صدر هذا الكتاب بالطبعة الأولى في عام 2016م ، عن دار الفكر ناشرون وموزعون ، المملكة الأردنية الهاشمية –عمان . ويقع الكتاب في (744) صفحة ، وجاءت فصول الكتاب مفهرسة على النحو التالي :

- تمهيد .
- الباب الأول : المدخل .
- البابالثاني : الشرطة وعلم النفس التحقيقي .

- الباب الثالث : علم النفس القانوني .
- الباب الرابع : علم النفس الجنائي .
- الباب الخامس : علم الضحايا وخدمات الضحايا .
- الباب السادس : علم نفس الإصلاح .

تمت ترجمة هذا الكتاب بناءً على الحاجة الماسة للكتب المرجعية في علم النفس الجنائي على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. و نعتقد بان هذا الكتاب مرجع أساسي لطلبة علوم الشرطة عامة ولطلبة البكالوريوس في تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس القانوني وعلم الجريمة والعدالة الجنائية ولحقول مساندة أخرى . وعلاوة على ذلك فأن هذا الكتاب موجهاً للقراء العامون ومختصو الصحة العقلية ، كما ويهم الممارسون بعلم النفس الجنائي في مجالات السجل الجنائي، ومحققو مسرح الجريمة ، والقتل المتسلسل ، كما ويشمل الكتاب قائمة مكثفة المواد في الصناديق (المناظير والمحاور) تثير النقاش في الموضوعات الراهنة المتصلة بممارسة علم النفس الجنائي . فهنالك صناديق محاور متصلة بمحاكم المخدرات ، وجرائم الكراهية ، وإطلاق النار في المدارس ، والاعترافات الخاطئة ،والمعالجة المعرفية السلوكية . ص14-15

نعتقد بان هذا الكتاب مرجع أساسي لطلبة علوم الشرطة عامة ولطلبة البكالوريوس في تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس القانوني وعلم الجريمة والعدالة الجنائية ولحقول مساندة أخرى

**تمهيد :**

علم النفس الجنائي حقل متشابك بل صعب الإحاطة بسبب التوسع في موضوعاته ، والتطبيق الواسع المدى ، والتطور السريع . وقد نظم هذا الكتاب حول خمسة مجالات رئيسة في الحقل : (1) علم نفس الشرطة ، (2) علم النفس القانوني ، (3) علم نفس الجريمة والجنوح ، (4) الضحايا وخدمات الضحايا ، (5) علم نفس الإصلاح (بما في ذلك الإصلاح المؤسسي والمجتمعي لكل من البالغين والأحداث) . وتمثل الضحاياوخدمات الضحايا أحد المجالات من حيث بدأ مختصوا علم النفس الجنائي المشاركة بأعداد متزايدة .

كما ويستهدف هذا الكتاب : أن يكون مرجعاً أساسياً لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا في مواد علم النفس الجنائي ، كما وأنه موجه للقراء العامين ومختصي الصحة العقلية ، وكذلك العديد من الناس المرتبطين بعلم النفس الجنائي ذو السجل الجنائي ومحققي مسرح الجريمة والقتل المتسلسل ، فإن الحقل واسع في مجاله.يركز هذا الكتاب على الجانب التطبيقي المهني للمعرفة العلمية والمفاهيم والمبادئ لكلا أنظمة العدالة الجنائية والمدنية ، وبرجة أكبر مركزاً على الممارسة الجنائية . ص16-17

هذا الكتاب موجهاً للقراء العامون ومختصو الصحة العقلية ، كما ويهم الممارسون بعلم النفس الجنائي في مجالات السجل الجنائي، ومحققو مسرح الجريمة ، والقتل المتسلسل

ومن محتويات هذا الكتاب:

الباب الأول: المدخل .

وتناول فيه المؤلفي نفصلاً واحداً وهو :

الفصل الأول: علم النفس الجنائي .

الباب الثاني: الشرطة وعلم النفس التحقيقي .

وتناول فيه المؤلفين فصليين وهما :

الفصل الثاني: علم نفس الشرطة .

الفصل الثالث: علم النفس التحقيقي .

الباب الثالث: علم النفس القانوني .

وتناول فيه المؤلفينثلاثة فصول وهي كالتالي :

الفصل الرابع: الاستشارة والشهادة .

الفصل الخامس:الاستشارة في المحاكم الجنائية .

الفصل السادس:التشاور مع محاكم الأحداث والمحاكم المدنية .

الباب الرابع: علم النفس الجنائي .

وتناول فيه المؤلفينثلاثة فصول وهي كالتالي :

علم النفس الجنائي حقل متشابك بل صعب الإحاطة

الفصل السابع: تطور السلوك الجانح والإجرامي .

الفصل الثامن : علم النفس العنف والترهيب .

الفصل التاسع : علم نفس التعدي الجنسي .

الباب الخامس: علم الضحايا وخدمات الضحايا .

وتناول فيه المؤلفينفصلين وهما :

الفصل العاشر : علم النفس الجنائي وضحايا الجرائم .

الفصل الحادي عشر : العنف الأسري والإساءة والضحايا .

الباب السادس : علم نفس الإصلاح .

وتناول فيه المؤلفينفصلين وهما :

الفصل الثاني عشر : علم نفس الإصلاح في سياق البالغين .

الفصل الثالث عشر : إصلاح الجانحين .

بسبب التوسع في موضوعاته ، والتطبيق الواسع المدى ، والتطور السريع

يستهدف هذا الكتاب : أن يكون مرجعاً أساسياً لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا في مواد علم النفس الجنائي ، كما وأنه موجه للقراء العامين ومنتصي الصحة العقلية

## الباب الأول: المدخل

نبذة عن الباب الأول:

يهدف الباب الأول إلى التعرف على الفصل الأول من فصوله ألا وهي فصل علم النفس الجنائي وبه يتم التعرف على علم النفس الجنائي ، حيث يستعراض المجالات المهنية في العلوم الجنائية ، ويستعرض هذا الفصل لتمييز علم النفس الجنائي من الطب النفسي الجنائي ، وتحديد ووصف المجالات الفرعية والأساسية لعلم النفس الجنائي ، واستعراض المتطلبات التعليمية والتدريبية ومتطلبات الشهادة لتصبح اخصائي نفس جنائي . ص23

قسم المؤلفان علم النفس الجنائي إلى أقساماً فرعية بحيث أن يميل علم النفس الشرطي ، وعلم النفس الجنائي ، وعلم النفس القانوني لأن يكونوا فروعاً تطبيقية لعلم النفس الجنائي

بدأ المؤلفان الفصل الأولعلم النفس الجنائي موضحان مدى أهمية هذا الاختصاص وبأن هذا الحقل أصبح نشاطاً مهنياً شاملاً وخيار عمل شائع لدى الطلبة ، تقريباً لكل المهنيين بما في ذلك علم النفس ، حيث إن لديه تخصصاً جنائياً، كما وقد يتم الخلط لدى كثير من الناس حول المجالات الجنائية الأخرى ؛ وذلك لما للعلوم الجنائية من مجالات مهنية مختلفة ومن هذه الأمثلة : (علم النفس الجنائي ، الهندسة الجنائية ، وعلم اللغة الجنائية ، وعلم المحيطات الجنائي ، والطب الشرعي ، وتحقيق الحاسب الجنائي ، والعمل الاجتماعي الجنائي ، وعلم الأمراض الجنائي ، وعلم الإنسان الجنائي ، وعلم الآثار الجنائي ، والمحاسبة الجنائية) . ص24

كما تناول المؤلفان في الفصل الأول تعريف علم النفس الجنائي و قدما تعريفاً بأنه: دراسة وتطبيق المعرفة النفسية في النظام القانوني ، بحيث أن المؤلفين رأى بأن علم النفس الجنائي على نحو موسع ، على أنه كل من :

1. المبادرة البحثية التي تتفحص جوانب السلوك الإنساني المرتبط مباشره بالإجراءات القانونية .
2. الممارسة المهنية لعلم النفس ضمن النظام القانوني ، أو التشاوري مع النظام القانوني ، الذي يشمل القانون المدني والجنائي على حد سواء .

في حين يميل علم نفس الجريمة والجنوح وعلم الإصلاح وخدمات الإصلاح نحو التركيز على البحوث

وبهذا النص تبنى المؤلفان لهذا التعريف الأوسع لعلم النفس الجنائي ، في حين أن من الصعب تعريفه بدقه شأنه كشأن العديد من التخصصات في علم النفس . ص28-29

وأوضح المؤلفين أقسام علم النفس الجنائي ، مرفقين معها المهام التي قد تطلب من الأخصائي النفسي الجنائي (اعتمادا على تخصصهم) للقيام بها ، وهي هذه التخصصات :

| علم النفس الشرطي | وعلم نفس الجريمة والانحراف | وعلم الضحايا وخدمات الضحايا | وعلم النفس القانوني | وعلم النفس الإصلاحي |
|---|---|---|---|---|

قدما المؤلفان في هذا الفصل

وكما وقسم المؤلفان علم النفس الجنائي إلى أقساماً فرعية بحيث أن يميل علم النفس الشرطي ، وعلم

النقس الجنائي ، وعلم النفس القانوني لأن يكونوا فروعاً تطبيقية لعلم النفس الجنائي . في حين يميل علم نفس الجريمة والجنوح وعلم الإصلاح وخدمات الإصلاح نحو التركيز على البحوث . ومع ذلك ينبغي الإشارة أن كل فرع لديه الجوانب البحثية ، والجوانب التطبيقية على حد سواء . ص30-32-33

كما وقد قدم المؤلفان لمحة تاريخية عن الاعتراف بتخصص علم النفس الجنائي كاختصاص وذلك في شهر آب 2001 ، وبه صوت المجلس الممثل لجمعية علم النفس الأمريكية للاعتراف بعلم النفس الجنائي كتخصص مستقل ، إذ يتضمن تقييم الجوانب الاكلينيكية الجنائية والمعالجة والاستشارة . ص42 . كما أرفق المؤلفان المؤشرات التاريخية في علم النفس الجنائي بالتسلسل التاريخي مختصراً وذلك وفقاً لصفحة 31 .

وكما وقد تناول المؤلفان بصورة مفصلة لعدد الخريجين كل سنة في تخصصات علم النفس من الكليات والجامعات الوطنية للمستويات الدراسية لدرجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة ومسهبين في ذلك الجانب التوظيفي والتخصصات التطبيقية والتراخيص والسلم الرواتب . كما وقد اشارا المؤلفان بأن درجة البكالوريوس هي درجة تزود الخريجين بالقاعدة الأساسية في علم النفس ، وبأن الحد الأدنى للمتطلب التعليمي هي درجة الماجستير .ص37-42 . وبالإضافة عند الحصول على درجة الدكتوراه ، يصبح المختصين معتمدين . ص49. وعلى أولئك الذين يفكرون في متابعة الدراسات العليا فأن إيميلي ساليبيري تحدثت وفقاً لمنظورها الشخصي ، ودعت به بأن يلجأ طالب العلم للموجهين والأساتذة الجامعيين وطلاب الدراسات العليا الحاليين لمعرفة كيف ستكون حياة طالب الدراسات العليا . ص46-48

كما وقد قدما المؤلفان في هذا الفصل مقارنة ما بين علم النفس الجنائي مع الطب النفسي الجنائي ، وبه اوضحا بأن غالباً ما يتم الخلط بهما من قبل العامة ووسائل الإعلام ، حيث أصبحت خطوط الفصل بين المهنيين غير واضحة على نحو متزايد . في حين يتم تدريبهم جنباً إلى جنب ؛ لتقديم خدمات علاج مباشر للأفراد الذين يعانون من مشاكل عاطفية ومشاكل معرفية سلوكية . وذلكفي بيئات جنائية متنوعة بما فيها المحكمة ، والمؤسسات الإصلاحية ، وإنفاذ القانون ؛ ويبدو أن أخصائي النفس والأطباء النفسيين ينخرطون على نحو متساوي في تقييمات ما قبل المحكمة للأحداث ، وتقييمات الحضانة ، حيث أن الأخصائيين النفسيين هم أكثر عرضة من الأطباء النفسيين للتشاور في افاد القانون وتقديم العلاج في النظام الإصلاحي . وتميل البحوث المرتبطة بالقانون لأن تكون حقل اختصاص للأخصائيين النفسيين ، بالرغم من انخراط بعض أطباء النفس في إجراء ونشر هكذا بحوث أيضاً . كما ويمتاز الأطباء النفسيين برخصة بوصف الدواء ، وقد جرت العادة في عدم السماح للأخصائي النفسي بوصف أي دواء ، أما الان فقد بدا حتى هذا الفرق يتلاشى . وتبقى ان هذا سيؤدي الى انتهاكات وسيقلل من وجود رعاية المرضى ، ومع ذلك حتى لدى أخصائي النفس الاكلينيكي ليس هناك دعماً كلياً لامتيازات الوصفة الطبية ، بالرغم من أن معظم المسوحات تشير إلى وجود أغلبية لصالحها . ص 34-35

كما تناول المؤلفان علم النفس الشرطي بأنه هو دراسة وتطبيق المبادئ النفسية والمهارات الاكلينيكية لانفاذ القانون والسلامة العامة . ويقدر بعض الممارسين انه ليصبح أخصائي نفسي الشرطة فعالين للغاية ، فإن التنشئة الاجتماعية في الثقافة الشرطية قد تستغرق 3 سنوات بعد التدريب الاكاديمي المعتاد والتدريب الاكلينيكي يتوجب على أخصائي النفس الشرطي أيضاً التخطيط لان يكون متاحاً 24 ساعة في اليوم في مواقع عمل مختلفة .ص50-51 ما وقد أوضح روبرت هنلي ودي عن واقع المهنة في انفاذ القانون وذلك وفقاً لمنظورة الشخصي في صفحة ص52-54

وقد عرّف المؤلفان علم نفس الجريمة والانحراف بأنه هو علم العمليات السلوكية والعقلية للجاني البالغ أو الحدث ، اهتمامه الرئيسي بكيفية اكتساب السلوك الاجرامي ، واثارته ، والاستمرار فيه ، وتعديله . كما ويتفحص علم النفس الاجرامي ويقيم استراتيجيات الوقاية ، والتدخل ، والعلاج الموجة نحو تقليل السلوك الاجرامي . وقد أوجدت الدراسات بأن البرامج الوقائية المصممة جيداً والمنفذة بعناية ممكن أن تمنع العنف والاستمرار بمسار امتهان الجريمة مدى الحياة . ص 54

مقارنة ما بين علم النفس الجنائي مع الطب النفسي الجنائي ، وبه اوضحا بأن غالباً ما يتم الخلط بهما من قبل العامة ووسائل الإعلام ، حيث أصبحت خطوط الفصل بين المهنيين غير واضحة على نحو متزايد

يمتاز الأطباء النفسيين برخصة بوصف الدواء ، وقد جرت العادة في عدم السماح للأخصائي النفسي بوصف أي دواء ، أما الان فقد بدا حتى هذا الفرق يتلاشى

يقدر بعض الممارسين انه ليصبح أخصائي نفسي الشرطة فعالين للغاية ، فإن التنشئة الاجتماعية في الثقافة الشرطية قد تستغرق 3 سنوات بعد التدريب الاكاديمي المعتاد والتدريب الاكلينيكي

عرّف المؤلفان علم نفس الجريمة والانحراف بأنه هو علم العمليات السلوكية والعقلية للجاني البالغ أو الحدث ،

كما وقد وجد علماء النفس التطبيقي العاملين في البيئات المدارس حاجة متزايدة لخدمة علم النفس المدرسي الجنائي ، مما أدى الى الاهتمام الشديد في هذا الحقل . ص55-56

كما ويشير علم الضحايا وخدمات الضحايا إلى دراسة الأشخاص الذين تعرضوا إلى الأذى والضرر أو التهديد بالأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي والمالي كتوجه لارتكاب أو محاولة ارتكاب جرائم ضدهم . وقد يكون الأذى مباشر أو غير مباشر . لما لها من شأن في أن تؤدي إلى تشويش وتعطيل نمو الطفل بشكل أساسي وقد يرتبط بمشاكل عاطفية ومعرفية على مدى العمر الافتراضي . وفي حالة البالغين فهناك دليل قوي لتأثيرات الوقوع كضحايا من قبل الجرائم . وقد بدأ على نحو متزايد لمدى السنوات 25 الماضية إذ أصبحت خدمات الضحايا من المهن المزدهرة . ص56-57

ويعرف علم النفس القانوني وهو مصطلح يشمل الدراسات العلمية لمجموعة واسعة من المواضيع التي تعكس العلاقة الوثيقة ما بين علم النفس والمحاكم . وتشمل هذه المواضيع الأهلية والمسؤولية الجنائية ، والالتزام المدني ، وعلم نفس هيئة المحلفين ، وعلم نفس الأدلة ،ومحددات حضانة الطفل ، وقضايا قانون الأسرة ، وهوية الشهود ، وتأثير الدعاية والرأي العام ما قبل المحاكمة في عملية صنع قرار هيئة المحلفين . ومن القضايا المهمة التي تقع ضمن اهتمام أخصائي النفس القانوني هو علم نفس الاعترافات الكاذبة و الرسم التشبيهي لوجه الجاني وعلم النفس الجنائي الأسري . ص58-61

كما ويعد علم النفس الإصلاحي بأنه من أسرع الفروع نمواً وتطوراً . حيث يتم في هذا الحقل المساعدة في تأهيل نزلاء السجون ، والعلاج وادماجهم مع المجتمع . وقد تتضمن الخدمات التي يقدمونها التدخل في الأزمات ، والعلاج طويل المدى ، والعلاج الجماعي ، وعلاج مدمني المخدرات ، كما ويشرفون على تقنيات التقييم (قياس مستوى تقييم الذكاء ومقاييس الشخصية ، والأهلية ، والمهنية ، والتعليم) ، ويقوموا أيضاً بإعداد تقارير دراسة الحالة . ويتم أخذ توصياتهم بعين الاعتبار في قرارات الإفراج عن السجناء أو المستويات الأمنية أو اخضاعهم لبرامج متنوعة . ويقدمون خدماتهم أيضاً في المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث . ص61-62

في نهاية هذا الفصل تم عرضالخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص63-65

## الباب الثاني: الشرطة وعلم النفس التحقيقي

نبذة عن الباب الثاني :

يهدف الباب الثاني إلى التعرف على الفصليين التاليين :

**الفصل الثاني : علم النفس الشرطة .**

ومن أهداف هذا الفصل : معرفة تخصص علم النفس الشرطي ومهامه المتعددة . والتركيز على أهمية الثقافة الشرطية والتأكيد على أنها ليست بالضرورة متجانسة . ومناقشة تحليل الوظائف وتقييم المرشحين لمناصب في انفاذ القانون . ووصف أدوار أخصائيين النفس ومهنيين الصحة النفسية خلال عملهم مع ردود فعل صدمة ما بعد اطلاق النار ، والمشاكل النفسية ، وتقييمات أداء مهام العمل . ومراجعة تقييمات الوحدة الخاصة ومسؤوليات أخصائي النفس الشرطي في حوادث احتجاز وخطف الرهائن . واخيراً دراسة الجوانب النفسية لأساليب الاستجواب الشرطي وخطر الاعترافات الكاذبة . ص69

**الفصل الثالث : علم النفس التحقيقي .**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على اكتشاف الطرق النفسية المتعددة التي تساهم في تحقيقات السلوك الاجرامي . و تعريف تحليل السجل وتميز فئاته الخمسة . وتفحص تاريخ وأساليب وقيود ومشاكل تحليل السجل . وتقييم جوانب القوة والضعف للتنبؤ بالسلوك الإنساني . ووصف علم التشريح النفسي . وتقديم السجل الجغرافي . ومراجعة التاريخ البحث والتطبيق الخاص بجهاز الكشف عن الكذب . وتقييم فوائد التنويم المغناطيسي الجنائي . وأخيراً يتم تناول التحقق من أساليب التحقيق النفسية ما قبل المحاكمة ،

اهتمامه الرئيسي بكيفية اكتساب السلوك الاجرامي ، واثارته ، والاستمرار فيه ، وتعديله

يشير علم الضحايا وخدمات الضحايا إلى دراسة الأشخاص الذين تعرضوا إلى الأذى والضرر أو التهديد بالأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي والمالي كتوجه لارتكاب أو محاولة ارتكاب جرائم ضدهم

يعرف علم النفس القانوني وهو مصطلح يشمل الدراسات العلمية لمجموعة واسعة من المواضيع التي تعكس العلاقة الوثيقة ما بين علم النفس والمحاكم . وتشمل هذه المواضيع الأهلية والمسؤولية الجنائية ، والالتزام المدني ، وعلم نفس هيئة المحلفين ، وعلم نفس الأدلة ،ومحددات حضانة الطفل ، وقضايا قانون الأسرة ، وهوية الشهود

مثل أساليب التعرف على الوجه وعرض صور المجرمين أو عرض المجرمين بطريقة طابور التشخيص . ص127

بدأ الكاتبان في الفصل الثاني علم النفس الشرطة بتوضيح عدد وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة الامريكية التي تصل عددها 1800 تقريباً ، وهي تعمل ضمن أربعة مستويات حكومة هي : المستوى الفدرالي ، والولاية ، والمقاطعة ، والمحلي أو البلدي ، وهنالك وكالات أمنية أيضاً . كما وتناولا المؤلفان تعريف علم النفس الشرطي والتسلسل التاريخي لظهور هذا الحقل، وما هي المتطلبات المرجوة من المختصين به ، والأنشطة الأكثر شيوعاً لمهام أخصائي النفس الشرطي ، ومهام التقييم في التحليل الوظيفي . ص69-75

إذ يشارك أخصائي النفس الشرطيين في فحص واختبار مرشحين انفاذ القانون ، وإجراء امتحانات الترقية وتقييم مدى ملائمة القيام بالواجب والمهام ، وتقديم خدمة المشورة للضباط وعائلاتهم ، وتقديم ورش عمل في إدارة الضغوط ، والمساعدة في تدريب التفاوض بشأن الرهائن . بالإضافة إلى ذلك ، هناك مخزون غني من البحوث والدراسات النفسية بالمواضيع المتعلقة بمهام إنفاذ القانون .ص122

كما ويتطلب من مختصي في علم النفس الشرطي الخضوع إلى التقييمات النفسية التي بالعادة تكون على شكل مقاييس شخصية ؛ وذلك لضمان أن ملف المرشحين خالياً من الاضطرابات النفسية لما لها من تأثير في الأداء الفعال والمسؤول والأخلاقي للعمل كضابط شرطة . ص77-79

وتناول المؤلفان موضوع الاختيار والفرز كـ واحده من أكثر المهام صعوبة لدى أخصائي نفس الشرطي وهي عملية الاختيار مقارنة بعملة الفرز ، والتي من خلالها يتم استقطاب اخصائي النفس الشرطة . وذلك من خلال الاعتماد على الاختبار تمتاز بالصدق التزامني ، الصدق التنبؤي ، والصدق الظاهري أو الصدق المحتوى . ومن المقاييس النفسية الستة الأكثر شيوعاً : (اختبار مينيسوتا للشخصية متعدد المراحل – المعدل MMPI-2 ، اختبار انوالد للشخصية IPI ، اختبار كاليفورنيا النفسي CPI ، اختبار تقدير الشخصية PAI ، اختبار NEO النفسي المعدل NEO PI-R ،استبيانه العوامل الشخصية 16 الإصدار الخامس PF-16) . ص77-85

في حين قد يظهر ضباط الشرطة وموظفي الطوارئ ، وأعضاء فريق الإطفاء الذين يتعاملون مع الحوادث المؤلمة في بعض الحالة إلى تقييم أداء العمل والواجب (FFDE) وهو تقييم لمعرفة إلى أي مدى هو قادر بالقيام بمهام العمل ، وعلى تلبية التوقعات الوظيفية . وفي هذه الحالة يتطلب تقييماً مكثفاً وشاملاً أكثر من اختبارات الاختيار والفرز الأولية . وأما من ناحية تقييمات الوحدة الخاصة فهي التقييمات النفسية كإجراء روتيني لأعضاء الفرق الخاصة . ص85-87

كما وقدتطرق المؤلفان إلى ما لوحظ على علماء النفس من دور في تقديم كيفية إدارة الضغوط وغيرها من الخدمات السريرية ، حيث يصنف العمل الشرطي ضمن أعلى مستويات العمل الضاغط . فقد تم مناقشة عدد من الضغوطات المهنية التي تواجه ضباط وأفراد الشرطة ، بما فيها من الضغوطات التنظيمية والخارجية ، والضغوط المتعلقة بأداء المهام والواجب والضغوط الشخصية . ص89-95

انتهى الفصل بتغطية المواضيع الخاصة التي استحوذت على اهتمام علماء النفس القانونيين خلال العشرين سنة الماضية ، مثل فهم حقوق ميراندا ومسألة الاعترافات الكاذبة . فمن الواضح أن العديد من الأفراد ، بما فيهم الأحداث القاصرين والأشخاص من ذوي الإعاقة لا يدركون أهمية حقوقهم الدستورية وقد يعتقد بعض الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون أن من واجباتهم ضمان فهم الناس حقوقهم ، ولكن العديد من المواطنين لا يوافقون . ومع ذلك ، ينبغي أن يكون لأخصائي النفس دور واضح وبذل الجهود لتعزيز حساسية مجتمع إنفاذ القانون في هذا الصدد . وقد نالت سيكولوجية الاعترافات الكاذبة اهتماماً منقطع النظير في الدراسات والبحوث في السنوات الأخيرة ، مع إدراك أن عدداً مذهلاً من المشتبه بهم قد

يعد علم النفس الإصلاحي بأنه من أسرع الفروع نمواً وتطوراً . حيث يتم في هذا الحقل المساعدة في تأهيل نزلاء السجون ، والعلاج وادماجهم مع المجتمع

يشارك أخصائي النفس الشرطيين في فحص واختبار مرشحين انفاذ القانون ، وإجراء امتحانات الترقية وتقييم مدى ملائمة القيام بالواجب والمهام ، وتقديم خدمة المشورة للضباط وعائلاتهم ، وتقديم ورش عمل في إدارة الضغوط ، والمساعدة في تدريب التفاوض بشأن الرهائن

يتطلب من مختصي في علم النفس الشرطي الخضوع إلى التقييمات النفسية التي بالعادة تكون على شكل مقاييس شخصية ؛ وذلك لضمان أن ملف المرشحين خالياً من الاضطرابات النفسية لما لها من تأثير في الأداء الفعال والمسؤول والأخلاقي للعمل كضابط شرطة

يجبرون على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها . ويستطيع أخصائي النفس الجنائي بالتشاور مع سلطات إنفاذ القانون تقديم استراتيجيات الاستجواب التي من شأنها أن التقليل من احتمال حدوث الاعترافات الكاذبة . ص114-121

وفي نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص121-125

وبدأ المؤلفان في الفصل الثالث علم النفس التحقيقي بتوضيح أن هذا الحقل نوعاًما يعتبر من المجالات الجديدة المتخصصة لدى أخصائي النفس الجنائي ، فقد بدأ عام 1985 من خلال العمل مع ديفيد كانتر في إنجلترا . وقد ركز علم النفس التحقيقي على التركيز على تحديد خصائص الجريمة وسمات الجناة . وذلك وفقاً للمنظور النفسي يوجد ثلاثة أسئلة تشخص الجريمة جميعها :

1. ماهي أهم الملامح السلوكية المرتبطة بالجريمة التي يمكن أن تساعد في تحديد ومقاضاة الجاني بشكل ناجح ؟
2. ماهي التدخلات التي يمكن أن تعمل حول شخصية المذنب التي يمكن أن تساعد في التعرف عليه ؟
3. هل هناك جرائم أخرى قد ارتكبت من قبل الشخص ؟

أن هذه الأسئلة تشكل مركزاً وجوهراً لعملية التحقيق النفسي . كما تناول المؤلفان مصطلح عام تحليل السجل Profiling ، تم استخدامه في هذا الفصل ، هو من المصطلحات التي تندرج تحت علم النفس التحقيقي . وقد تمت مناقشة 5 أشكال متشابكة ومتداخلة : تحليل سجل مسرح الجريمة (غالباً ما يسمى بتحليل السجل الجرمي) ، وتحليل السجل المبني على المشتبه بهم ، التشريح النفسي ، وتحليل السجل الجغرافي ، وتحليل السجل النفسي . ومن المهم أن يتم التعرف على أن هذه المصطلحات غالباً قد يتم استخدامها بشكل متبادل . ص127-151

وقد تم في هذا الفصل مناقشة أن علم النفس التحقيقي يتضمن أيضاً البحث والممارسة في المجالات الموسعة ، مثل جهاز كشف الكذب ، والتنويم المغناطيسي الجنائي ، والتعرف على ملامح الوجه ، وأساليب التعرف الأخرى ما قبل المحاكمة . وقد أتم في هذا الفصل ادراج بصورة جوهرية لمجالات متنوعة من شأنها تزويد أخصائي النفس بالخدمات الارشادية لدوائر انفاذ القانون خلال تحقيقاتهم في الجرائم . ص156-172

وقد ناقش الكاتبان حول موضوع تحليل السجل الجرمي وقد أوضحا بأن في السنوات الأخير قد استحوذ تحليل السجل الاهتمام الإعلامي؛ وذلك بعد حدوث سلسلة من الحوادث التي دعت الى ذلك. ومما يثير الدهشة هو وجود نزعة لتبني مسمى تحليل التحقيق الجنائي كمسمى تقني لتحليل السجل الجرمي ، وبهذا المسمى أشار توريس إلى أن هذا المسمى أكثر مصداقيته و موثوقيته وهو يميل نحو العلمية للممارس . وأن تحليل السجل قد يكون ناشطاً مهيمناً في أداء أخصائي النفس الجنائي . وفي حال تم أداؤه بطريقة صحيحه ، فإن تحليل السجل يقدم احتمالات إحصائية لسمات الفرد ، بما فيه الفرد الجاني ، ولكنه أبعد ما يكون عن الاجراء المضمون . فقد يغير الجناة من أساليبهم وتقنياتهم كلما أصبحوا أكثر خبرة وأكثر جرأة . ص 129-130

وفي هذا الفصل تم تناول تحليل سجل الجريمة التي تعرب بأنها العملية التي يتم من خلالها تحديد الميول الشخصية ، وأنماط السلوك ، والنزعات العاطفية ، والمتغيرات الديموغرافية للجاني غير المعروف اعتماداً على سمات مسرح الجريمة . أن هذه العملية عندما تتم بكفاءة فأنها تساعد في تطوير مجموعة منالفرضيات لتحديد من قد يكون مسؤولاً عن الجريمة . كما وتمت مناقشة عوامل الخطورة الديناميكية والثابتة في التنبؤ ، ومصطلحات ومفاهيم مسرح الجريمة ، وتحليل السجل المبني على المشتبه بهم . ص131-143

ومن ضمن المواضيع التي تمت مناقشتها بصوره مفصلة في هذا الفصل هي علم التشريح النفسي –

يتم استقطاب اخصائي النفس الشرطة . وذلك من خلال الاعتماد على الاختبار تمتاز بالصدق التزامني ، الصدق التنبؤي ، والصدق الظاهري أو الصدق المحتوى

من المقاييس النفسية الستة الأكثر شيوعاً : (اختبار مينيسوتا للشخصية متعدد المراحل – المعدل MMPI-2 ، اختبار انوالد للشخصية IPI ، اختبار كاليفورنيا النفسي CPI ، اختبار تقدير الشخصية PAI ، اختبار NEO النفسي المعدل استبيانه، NEO PI-R العوامل الشخصية 16 الإصدار الخامس (PF-16

يستطيع أخصائي النفس الجنائي بالتشاور مع سلطات إنفاذ القانون تقديم استراتيجيات الاستجواب التي من شأنها أن التقليل من احتمال حدوث الاعترافات الكاذبة

الذي يطلق عليه رسمياً بالتقييم النفسي الترميمي –وقد استخدم هذا المنهج أول مره في عام 1858 وفقاً لطلب الطبيب الشرعي ثيودور ميرفي في لوس انجلوس . علم التشريح النفسي هو علم يتم بعد وفاة الشخص وعندما يكون سبب الوفاة غير معروف أو يكون هناك شبهة جنائية . ويحاول أخصائي النفس الذي يجري التشريح النفسي لإعادة بناء سلوك الضحية والعمليات العقلية التي سبقت الوفاة . وعادة ما يستخدم هذا الاجراء في قضايا الانتحار أو المشكوك أنها قضايا انتحار . كما يستخدم التشريح النفسي في القضايا المدنية في محاولة لتحديد فيما إذا كان هناك طرف ثالث قد يسهم في الموت . كما وأن حتى الآن ، لا يوجد منهج معياري معمول به لإجراء التشريح النفسي ، وصحته لم تتم اثباتها بعد . ص144-150

وصف العلاقة بين علم النفس والقانون . واطلاع القارئ على نظام المحاكم . ووصف إجراءات التقاضي . وتعريف ووصف ماذا يقصد بشهادة الخبير . ومناقشة المعايير القانونية والشرعية لقبول الدليل العلمي في المحكمة

وقد تم في هذا الفصل مناقشة تحليل السجل الجغرافيو تحليل السجل النفسي وبعض الأسباب التي تجعل عملية تحليل السجل صعبة . وهي من ضمن المواضيع التي لا زالت مثيرة للجدل والتساؤلات . ص149-156

كما قدم المؤلفان ملخصاً تاريخياً لجهاز كشف الكذب ، وقد قدما في ذلك تعريفاً له وطرقاً لاستخدامه وبحوثاً علمية أجريت في ذلك متوصلين إلى دعم الباحثين لاستخدامه في واقف محدودة ،من قبل اخصائي كشف الكذب المدربين بمستوى عالي . ص157-156

وقد اختتما الفصل بمناقشة التنويم المغناطيسي الجنائي وبناء الطوابير التشخيص الشرطي . فالتنويم المغناطيسي من المواضيع المثيرة للجدل ، وفي هذا الفصل تم التعرف على طرق استخدامه ، وما يهدف إليه ، وما قدمت الدراسات العلمية في ذلك . كما ويعتبر طابور التشخيص من أساليب التعرف ما قبل المحاكمة ، والتي قد قدم بها علماء النفس مساهمات بحثية أدت إلى إدراجها في مبادئ التوجيه الحكومية المستخدمة من قبل ضباط انفاذ القانون . ص166-176

التعرف على وصف الأدوار التقليدية للاستشارة النفسية في المحاكم الجنائية . ووصف وتحديد المعايير القانونية للأهلية و المسؤولية الجنائية . وتقديم لمحة عامة عن التدخلات النفسية وأدوات الاختبار المستخدمة لتقييم مدى الأهلية الجنائية

وفي نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية .ص177-180

## الباب الثالث:علم النفس القانوني

نبذة عن الباب الثالث :

يهدف الباب الثالث إلى التعرف على الثلاث فصول التالية :

الفصل الرابع : **الاستشارة والشهادة .**

ومن أهداف هذا الفصل : أن يتم وصف العلاقة بين علم النفس والقانون . واطلاع القارئ على نظام المحاكم . ووصف إجراءات التقاضي . وتعريف ووصف ماذا يقصد بشهادة الخبير . ومناقشة المعايير القانونية والشرعية لقبول الدليل العلمي في المحكمة . ووصف المسؤوليات المهنية لأخصائي النفس الجنائي الذي يعمل في البيئات الجنائية . وفي الختام يتم تقديم لمحة عن تقييم المخاطر الجنائية . ص183

الفصل الخامس : **الاستشارة في المحاكم الجنائية .**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على وصف الأدوار التقليدية للاستشارة النفسية في المحاكم الجنائية . ووصف وتحديد المعايير القانونية للأهلية و المسؤولية الجنائية . وتقديم لمحة عامة عن التدخلات النفسية وأدوات الاختبار المستخدمة لتقييم مدى الأهلية الجنائية . وتقديم لمحة عن إجراءات التقدير المتبعة لتقييم المسؤولية الجنائية . وتقديم لمحة عامة عن تقييم الأهلية للحكم على الجاني . وبالختام يتم توضيح القواعد المعضلات المتعلقة بعلم النفس في أحكام الإعدام . ص234

وصف الأدوار والمسؤوليات المناطة بأخصائي علم النفس الذي يستشارون بالمحاكم غير الجنائية . و عرض نظام محكمة الأحداث وتاريخه . و مراجعة تاريخية لقضايا المحكمة العليا المتعلقة بحقوق الأحداث

الفصل السادس : التشاور مع محاكم الأحداث والمحاكم المدنية .

يهدف هذا الفصل للتعرف على وصف الأدوار والمسؤوليات المناطة بأخصائي علم النفس الذي يستشارون بالمحاكم غير الجنائية . و عرض نظام محكمة الأحداث وتاريخه . و مراجعة تاريخية لقضايا

المحكمة العليا المتعلقة بحقوق الأحداث وحمايتهم . و تقديم الطرق والإجراءات المستخدمة في التقديرات النفسية للأحداث . وتقديم الطرق والإجراءات المستخدمة في التقديرات النفسية للأحداث . ومناقشة استيعاب الأحداث للحقوق الدستورية . ومراجعة البحوث الاجتماعية في الاعترافات الكاذبة للأحداث . وفحص أدوار أخصائي علم النفس ومختصي الصحة العقلية في محاكم الأسرة والوصايا ، بما في ذلك تقييمات حضانة الطفل والترتيبات . وتقديم القضايا التي تنطوي على الكفاءة للموافقة على العلاج . وفحص التساؤلات والمشكلات المتعلقة الالتزام المدني غير التطوعي . و اخيراً استعراض التحديات التي يواجها أخصائي علم النفس ومختصي الصحة العقلية الآخرين في تقييم تأثيرات التحرش الجنسي . ص275

وحمايتهم

بدأ المؤلفان في الفصل الرابع الاستشارة والشهادة بتوضيح أهمية دور أخصائي النفس في قاعة المحكمة ، وتوضيح الصعوبات التي واجهة علم النفس وصولاً إلى أن أصبح مألوفاً اليوم مشاهدة أخصائي النفس في قاعة المحكمة ، سواء على منصة الشهود ، وأقل تكراراً بين هيئة الدفاع أو الادعاء العام أو ضمن المستشارين. ص183-184

توضيح الصعوبات التي واجهة علم النفس وصولاً إلى أن أصبح مألوفاً اليوم مشاهدة أخصائي النفس في قاعة المحكمة ، سواء على منصة الشهود ، وأقل تكراراً بين هيئة الدفاع أو الادعاء العام أو ضمن المستشارين

كما وأوضح المؤلفان في الفصل المهمة الرئيسية لأخصائي النفس الجنائي وهي أن يكون بمثابة شهود خبرة في كل من المحاكم المدنية والجنائية ، و أن عملهم يكون في مرحلة ما قبل المحاكمة وما بعدها مثل (مرافعة الكفالة ، مرافعة القدرة العقلية ، جلسة اصدار حكم العقوبة) . فقد أصبح واضحاً الآن ، أن جميع الخبراء (من العلوم الفيزيائية والسلوكية والاجتماعية فضلاً عن أولئك الذين يمثلون العلوم الطبية والقانونية والاعمال) يقعون تحت مظلة العلم المحدد في قضية دوبرت ، على الأقل في المحاكم الفيدرالية . وقد تبنت المحاكم في معظم الولايات المتحدة معيار دوبرت أو شبيه به . وقد تمت مناقشة الاعتمادية والمتطلبات ذات الصلة المتعلقة بهذا الموضوع والبحوث المرتبطة به . ويبدو أنه ، منذ وجود معيار دوبرت ، أصبح بعض القضاة أكثر تدقيقاً ورفضاً لشهادة الخبير من ذي قبل .ص209-228

كما وقد ناقش الكاتبان الهيكل التنظيمي للمحاكم والسلطة القضائية بصورة مفصلة ، متناولين به البناء التنظيمي للمحاكم الاتحادية ، حيث أن الغرض الرئيسي من هذا الفصل هو تقديم البناء التنظيمي والإجراءات في المحاكم المدنية والجنائية جنباً إلى جنب مع المهام المحددة التي يقوم بها أخصائي النفس الجنائي في هذه السياقات . ص185-190

في معظم محاكم الصحة العقلية يشخص الإكلينيكيين الحالات ويعملوا التوصيات ، لكن القاضي هو الذي يقرر

وقد ناقش المؤلفان محاكم الصحة العقلية موضحين إلى انه هو الحل الممكن في دعاوي الجرائم التي ترتكب من قبل الأفراد الذين يعانون من الاضطرابات العقلية . ففي معظم محاكم الصحة العقلية يشخص الإكلينيكيين الحالات ويعملوا التوصيات ، لكن القاضي هو الذي يقرر . كما وتطرق المؤلفان إلى محاكم المخدرات إذ تعني محاكم المخدرات بتعاطي المخدرات كمشكلة صحيه أكثر من أن تكون مشكلة جرمية . ومع عام 2007 ، تم تنفيذ ما مجموعة 2.147 محكمة من هذا النوع في الولايات المتحدة الامريكية . حيث أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة ، كما وتم تقديم ملخص للعناصر الرئيسية لمحاكم المخدرات (انظر المحور 4.1). ص191-192

من المفيد أن يتم تقسيم الإجراء القضائي أو إجراءات المحكمة في كل القضايا الجنائية والمدنية إلى أبع مراحل وهي :

ومن الجانب الأخر تمت مناقشة المحاكم الجنائية والمدنية و الإجراءات القضائية كماوأضحى بأن من المفيد أن يتم تقسيم الإجراء القضائي أو إجراءات المحكمة في كل القضايا الجنائية والمدنية إلى أبع مراحل وهي :

- مرحلة ما قبل المحاكمة
- المحاكمة
- اصدار الحكم
- الاستئناف

مرحلة ما قبل المحاكمة

المحاكمة

اصدار الحكم

الاستئناف

وحيث تمت مناقشة هذه المراحل بصورة مفصلة. ومن الجانب الأخر تمت تناول أمور استشارة الدعوى والتقاضي ، واختيار هيئة المحلفين ، وتحضير الشهود ، واستشارات الدعاوى ، وشهادة الخبير ، واعتماد الخبير للأخصائي النفس كشاهد خبير . ص193-214

كما وتناول المؤلفان المعايير القانونية لقبول الدليل العلمي وبه يتم تطبيق معيار دوبرت من قبل القاضي مستنداً على تقييم الدليل بما فيه شهادة الممارسين في المجال الصحة العقلية ويقرر القاضي بعد ذلك قبوله . وذلك يعتمد على الأدلة العلمية مثل ( فحص الـ DNA ، ونتائج جهاز كشف الكذب ، ونتائج الفحص النفسي ، والفحوصات العصبية ، وبيانات تحليل السجل) .ص214-218

كما ويغطي الفصل الحالي مسألة السرية بحيث أن في محيط قاعة المحكمة فإن مسألة السرية ليست مطلقة ، فإن نتيجة هذا التقييم تكون مشتركة ما بين القاضي والمحامين . وفي هذه المسألة تناول المؤلفان المبادئ التوجيهية لأخصائي النفسي الجنائي ، وكما وتمت مناقشة واجب التحذير أو حماية تاراسوف . ص218-220

بانه وبالرغم من حق المتهم بالدفاع عن نفسه إلا انه يجوز للولاية أو المحكمة المختصة منعه من هذا الحق في حال وجود أية اضطرابات عقلية

ومن ضمن الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل هي مسألة القطعية أو شهادة الرأي القطعي حيث أوضح المؤلفان بأن بسبب قلة الاجماع على هذه المسألة فإن جمعية علم النفس الامريكية لم تأخذ موقفاً حول فيما إذا كان ينبغي أن تقدم ، حتى عندما تقوم المحكمة بطلبة . حيث أن التعليمات الخاصة بأخصائي النفسي الجنائي لم تشجع ولم تثبط شهادة الرأي القطعي ، فقد أشارت التعليمات فقط إلى "الملاحظات المهنية ، والتداخلات ، والاستنتاجات التي يجب ان تكون مختلفة عن الحقائق والآراء والنتائج القانونية" . ص220-222

وقد تطرق هذا الفصل إلى موضوع النجاة من منصة الشهود لكونها الشهادة في المحكمة قد تكون تجربة قاسية ، وفي ذلك فقد قدم بعض الباحثين نصائح ليس فقط في مجال شهادة الخبرة بل على نطاق واسع من المقابلات والإجراءات التي تكون جزءاً من إجراءات تحضير المحاكمة . ص223-224

لا يوجد إجماع حول كيفية إجراء تقييمات الأهلية ، بالرغم من أن معظم النشرات والارشادات تؤكد أن مقابلة الاكلينيكية التقليدية للشخص غير كافية

وفي ختام الفصل ناقش المؤلفان تقييم الخطورة التي غالباً من أخصائي النفس الجنائي التنبؤ باحتمالية أن يكون شخص ما "خطيراً" على نفسه وعلى المجتمع ، ويكون هذا السؤال ذو صلة عندما تريد المحكمة اتخاذ قرار حول الافراج عن الشخص بكفالة ، فيما إذا يوضع الشخص الذي يعاني من اضطراب عقلي في مصحة للعلاج النفسي رغماً عن إرادته ، أو فيما يحجز الحدث في بيئة آمنة . وذلك يتم وفقاً لأدوات التقييم المتنوعة المتاحة لتقييم المخاطر ، حيث عادةً ما يدمج العديد من أخصائي النفس الجنائي في يومنا الحالي كلا من البيانات الاكلينيكية والبيانات الاكتوارية في تقاريرهم وفي شهادتهم . ص 224-229

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية .ص228-229

أن الأدوات التي صممت خصيصاً لقياس الأهلية هي غير متاحة على نطاق واسع . من بين الأدوات الواعدة مقياس MacCAT-CA والذي تم تطويره من قبل مؤسسة ماك آثر

قدم المؤلفان في الفصل الخامس الاستشارة في المحاكم الجنائية مراجعة للمهام المتنوعة –على نطاق واسع– التي يقوم بها أخصائي النفس الجنائي خلال تداخلاته مع المحاكم الجنائية . وقد تم تكريس هذا الفصل لمناقشة هذه المواضيع الثلاثة : الأهلية ، والعقلانية ، والحكم . وخلال هذا الفصل تمت الإشارة إلى الأشخاص الذين يقومون بعلم النفس الجنائي هم عادة أطباء علم نفس أو أخصائيين اجتماعيين نفسيين .وبالإضافة إلى ذلك تمت تغطية الجدل الذي يحيط بموضوع الالتزام المدني للمعتدين الجنسيين بعد إنهائهم لمدة عقوبتهم . وكما ويجب الإشارة إلى أن أهم الخدمات التي يقدمها الطبيب النفسي الجنائي هي تقييم حالة ضحايا الجريمة . ص234-235

تناول المؤلفان في الفصل العقوبات الوقائية والتي تفترض أحرار المتهمين مقابل مبلغ كفالة لضمان عودة المتهم إلى المحكمة في موعد الجلسة التالية للقضية . وقد أظهرت الدراسات ان الأغلبية العظمى من المتهمين الذين يخلى سبيهم مقابل الكفالة يعودون إلى المحكمة في الموعد المحدد . في حين أن لا يضمن دستور الولايات المتحدة حق الخروج بكفالة للجميع ؛ ولكنه يحدد ان لا يكون مبلغ الكفالة كبيراً جداً أو مبالغ فيه . لذلك يتم رفض تكفيل بعض المتهمين وذلك بناءً على مدى خطورتهم . ص235-236

يبدو أن نتائج هذا التقييم تظهر تأثيراً واضحاً على قرارات القضاة ، حيث يوافقون

كما وقد ناقش المؤلفان الأهلية الجنائية والتي تعرف حالياً بمصطلح الأهلية القضائية، مشيرين الى اتساع نطاق الأهلية القضائية ليصنف ضمن فئات عدد كبير من القدرات التي يجب على المدعي عليه

ان يقوم بإظهارها أو امتلاكها . وموضحين في ذلك المعايير القانونية للأهلية . موصلين في ذلك لقضية أحمد ادوارد (المحور 5.1 – ص239) بانه وبالرغم من حق المتهم بالدفاع عن نفسه إلا انه يجوز للولاية أو المحكمة المختصة منعه من هذا الحق في حال وجود أية اضطرابات عقلية . وأما عن أعباء الأثبات في دعاوي الخصوم ، فإن يتطلب القرار النهائي في ذلك وجود إثبات حيث تمت مناقشتها بصورة مفصلة في هذا الفصل . ص236–240

كما وأتضح بأن لا يوجد إجماع حول كيفية إجراء تقييمات الأهلية ، بالرغم من أن معظم النشرات والارشادات تؤكد أن مقابلة الاكلينيكية التقليدية للشخص غير كافية . مع أن بعض أخصائي علم النفس يقومون بإجراء الفحوصات النفسية التقليدية ، الا أن الأدوات التي صممت خصيصاً لقياس الأهلية هي غير متاحة على نطاق واسع . من بين الأدوات الواعدة مقياس MacCAT–CA والذي تم تطويره من قبل مؤسسة ماك آثر . إذ يبدو أن نتائج هذا التقييم تظهر تأثيراً واضحاً على قرارات القضاة ، حيث يوافقون في الأغلب على التوصيات المقدمة من مجرى هذا التقييم . ص246–272

كما وقد ناقش هذا الفصل دور الأخصائي النفسي في لأجراء تقييمات الصحة العقلية ، والذي يعرف رسمياً بتقييم المسؤولية الجنائية أو الحالة العقلية في وقت ارتكاب الجرم ، حيث يتطلب جمع اكبر قدر من المعلومات حول خلفية المتهم ، مقابلات مع المتهم ، المقابلات مع الأشخاص الذين من الممكن أن يقدموا توضيحات حول حالة المتهم العقلية وقت ارتكاب الجرم . تعد مقاييس روجرز لتقييم المسؤولية الجنائية (R–CRAS) والمستوى العقلي للمتهم وقت ارتكاب الجرم (MSO) فحوصات تقيميه والتي تعتبر الأكثر فاعليه لهذا الغرض . بالرغم من أن البحوث تشير إلى أنها أقل استخداماً من أدوات تقييم الأهلية . ص246–272

كما ويتطلب من المختص عند القيام بالتقييم الجنائي ان يفترض باحتمال التمارض والادعاء والذي به قد يفبرك الشخص أو يبالغ في الأعراض ، إذ ان لدى مختص علم النفس الجنائي مجموعة من الاختبارات المتنوعة لكشف التمارض ، تم توضيحها في هذا الفصل . ص247–248

وتمت تغطية عدت واضيع جدلية في هذا الفصل كـ استعادة الأهلية والتي يقصد بها أولئك الأفراد فاقدي الأهلية الذين لديهم سجل تاريخ مرضي في مؤسسة علاجية أو تم تشخيصهم بالاضطراب عقلي شديد . حيث تمت مناقشة ذلك . بالإضافة إلى مناقشة موضوع المخدرات والمتهم فاقد الأهلية . ص248–252

وقد ناقش المؤلفان بصورة مفصلة حول الفرق بين عدم الأهلية والجنون للمثول أمام المحكمة ، وتقييم المسؤولية الجنائية ، ومحاكمات الجنون ، وصولاً إلى علاج المتهمين غير المدانين بسبب الجنون . حيث أوضح المؤلفان ان يتم التشاور أخصائي النفس مع القضاة في مرحلة مداولات الحكم على المذنب ، وقد يطلب من أخصائي النفسي إجراء تقييمات الحكم حيث تهدف الى إجراء تقييم الخطورة أو اختبار فيما إذا كان الشخص سيستفيد من أنواع معينة من العلاج ، كما وقد تركز تقييمات العقوبة على الاحتياجات العلاجية ، درجة مسؤولية الجاني ، أو الخطورة المستقبلية . ففي هذا الفصل تمت مراجعة بعض الأمور المهمة حول تقييمات الخطورة لبعض الأشخاص ، مثل المعتدين جنسياً والأشخاص الذين يرتكبون جرائم القتل ويواجهوا عقوبة الإعدام . ص252–272

انتهى الفصل بمناقشة قضية المعتدين جنسياً العنيفين ، حيث أجرى علماء النفس بحوث مكثفة حو الاعتداء الجنسي من حيث طبيعته وأسبابه وعلاجه ، وبالإضافة إلى التزامهم بالمؤسسات العقلية المدنية . ص267–273

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية .ص271–274

تم إيضاح خلال الفصل السادس التشاور مع المحاكم المدنية، وان التشاور مع محاكم الأحداث هو مجال تم بحثه كثيراً ، إذ يوفر نظام عدالة الأحداث العديد من الفرص لأخصائي النفس الجنائي ، حيث يشارك المختصون بعلم النفس الجنائي بمدى واسع متنوع من التقييمات ، حيث تمت مناقشة ذلك في هذا

في الأغلب على التوصيات المقدمة من مجرى هذا التقييم

تعد مقاييس روجرز لتقييم المسؤولية الجنائية (R–CRAS) والمستوى العقلي للمتهم وقت ارتكاب الجرم (MSO) فحوصات تقيميه والتي تعتبر الأكثر فاعليه لهذا الغرض

يتم التشاور أخصائي النفس مع القضاة في مرحلة مداولات الحكم على المذنب ، وقد يطلب من أخصائي النفسي إجراء تقييمات الحكم حيث تهدف الى إجراء تقييم الخطورة أو اختبار فيما إذا كان الشخص سيستفيد من أنواع معينة من العلاج

تركز تقييمات العقوبة على الاحتياجات العلاجية ، درجة

الفصل بصورة مفصلة . ص275-326

كما تناول المؤلفان في الفصل السادس مصطلحات عامة في محاكم الأحداث وهي ( الإدخال ، التحويل ، التماس الجنوح ، الاحتجاز الوقائي ، إعفاء الالتماس ، جلسة استماع الجنوح ، حكم الخليط ، الرعاية اللاحقة ) التي تم توضيحها في الفصل . ( وفقاً للمحور 6.1 ص 278) ، كما وقد ناقشت ميشيل باتسون بادلي وفقاً لمنظورها الشخصي (6.1 ص279) أهمية مراعاة الظروف الفردية ونقاط القوة والحاجات من قبل المختصين في علم النفس الجنائي ، وذلك يشمل سواء كان الأفراد جناة أو ضحايا او شهود أو أعضاء أسرة أو طلبة ، وذلك لتحقيق السعي للمحافظة على الأدراك الإنساني وتذكر الحاجة لمعاملة الأفراد باحترام وكرامة وليس ببساطة كأدوات لتحقيق الهدف . ص276- 281

كما وقد تمت مناقشة الخلفية التاريخية للنظام العدالة الخاص بالأحداث بصورة مفصلة. ومن الموضوعات الأخرى التي تمت مناقشتها ايضاً هي قرارات المحكمة العليا والتي عادة ما تستند على الأخصائي النفسي الجنائي في تقييم الحدث وتقييم الكفاءة للتنازل عن حقوق ميراندا (حق الصمت) ، حيث تقترح الدراسات الحديثة ان للأحداث مجموعة قصور كبيره في فهم كلاً من فهم حقوقهم وكونهم قادرين على المشاركة بشكل تام في محاكمات الأحداث مع تلك المعرفة ، لذا يتوجب على أخصائي النفس الذي يقوم بتقييم هؤلاء الأحداث أن يكون ملماً وعالماً بالقانون وتطوير المراهقين اتخاذ القرار لديهم ، أي أن من الضروري على المختصين في علم النفس الجنائي إيلاء الاهتمام بعلاقة المحامي بالحدث ، وكذلك علاقة الوالد أو الأم بالطفل في قضايا الأحداث .ص281-326

وقد تمت مناقشة القابلية لإعادة التأهيل والتي تهدف إلى ان يتم اتخاذ القرارات المتعلقة باذا ما كان يستفيد الحدث من خدمات إعادة التأهيل وأي نوع من الخدمات بهدف المعالجة . حيث أن هناك سياقان تطلب فيهما المحكمة تلك التقييمات وهما قرار التنازل الجنائي وقرار التصرف . وتمت مناقشة ذلك بصورة مفصلة في هذا الفصل .ص298

وتناول المؤلفان أحد أهم القضايا العاطفية والمثيرة للجدل والنزاع في المجتمع وهي المحاكم العائلية ومحاكم الإرث وإثبات صحة الوصايا ، وحيث تم في ذلك مناقشة تقييمات حضانة الأطفال و ما هي المعايير المختلفة لتحديد حضانة الطفل ، وصولاً إلى طرق التقييم في حالات حضانة الأطفال و تقييم خطورة الزيارة . وبما ان ليس هناك ترتيب وصاية معين ومحدد بوضوح ، فإنه يتوجب على المختصين النفسيين توخي الحذر من حيث الأبحاث التي تقترح شكلاً من الوصاية ليفوق الآخر . ص303-327

كما و يشتمل الفصل مناقشة للالتزام المدني غير الطوعي ، وتحديد الالتزام بالمعالجة بالعيادات الخارجية (دون دخول المستشفى أو المؤسسة) . وقد تمت تغطية سياقات متنوعة تم من خلالها تقييم الكفايات في اتخاذ القرارات المتصلة في قضايا الوصايا ، وأن ما هو رئيسي من بينها هو الكفاءة على اتخاذ القرارات الطبية والقانونية . ص310-327

وفي ختام هذا الفصل تمت مناقشة البحث حول المسائل المتعلقة بدعاوى التحرش الجنسي والإصابة النفسية . وبالإضافة الى ذلك تمت مناقشة حول المقاييس النفسية للتحرش الجنسي بحيث يجب أن يتم إجراء التقييمات للأشخاص الذين يرفعون مثل هذه القضايا بحذر شديد -وبالتحديد التقييمات الاضطرارية . ص318-327

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص326-329

## الباب الرابع: علم النفس الجنائي

نبذة عن الباب الرابع :

يهدف الباب الرابع إلى التعرف على الثلاث فصول التالية :

الفصل السابع : تطور السلوك الجانح والاجرامي .

مسؤولية الجاني ، أو الخطورة المستقبلية

يتوجب على أخصائي النفس الذي يقوم بتقييم هؤلاء الأحداث أن يكون ملماً وعالماً بالقانون وتطوير المراهقين اتخاذ القرار لديهم

من الضروري على المختصين في علم النفس الجنائي إيلاء الاهتمام بعلاقة المحامي بالحدث ، وكذلك علاقة الوالد أو الأم بالطفل في قضايا الأحداث

يتوجب على المختصين النفسيين توخي الحذر من حيث الأبحاث التي تقترح شكلاً من الوصاية ليفوق الآخر

ومن أهداف هذا الفصل : أن يتم تعريف وتحديد السلوك الإجرامي وجنوح الأحداث . و تعريف السلوك المضاد للمجتمع ، واضطراب السلوك الشخصية المعادي للمجتمع . واستعراض الجرائم التي يضطلع بها الأحداث معظم الأحيان . و تقديم لمحة عامة عن النهج التطوري للسلوك الاجرامي . وتلخيص نظريات تيري موفيت وجيرالد باترسون ولورنس ستينبيرغ . وتحديد العوامل التطورية الأكثر صلة بالسلوك الاجرامي . والتعرف على العوامل النفسية المرتبطة بالعنف المدرسي . و تحديد العلاقة بين اضطراب نقص / فرط الانتباه (ADHD) والجنوح . وتحديد السلوكيات المضية للإجرام . ومراجعة البحوث المتعلقة بالأمراض والاضطرابات العقلية لدى البالغين والاحداث ذوي خصائص الاضطرابات النفسية (السيكو باث) . ص333

تعريف وتحديد السلوك الإجرامي وجنوح الأحداث . و تعريف السلوك المضاد للمجتمع ، واضطراب السلوك الشخصية المعادي للمجتمع . واستعراض الجرائم التي يضطلع بها الأحداث معظم الأحيان

**الفصل الثامن : علم نفس العنف والترهيب .**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على تعريف القارئ ببيانات الأبحاث والاحصائيات عن جرائم العنف . وتقييم الآثار النفسية للإعلام العنيف وألعاب الفيديو العنيفة على السلوك العدواني . وفحص البيانات الاكلينيكية والأبحاث في جرائم القتل المتعددة والقتل المتسلسل . و مراجعة العوامل النفسية للعنففي مكان العمل . ومراجعة الجوانب النفسية والديموغرافية المتضمنة تتعلق بجرائم الحقد والتحيز . ومراجعة الصدمة النفسية واحتمالات العنف للأشخاص المتربص بهم (المطاردين) . ص387

التعرف على تعريف الاعتداء الجنسي والاغتصاب ، وتحديد وقوع كل منهما . والقيام بدراسة خصائص الرجال الذين يغتصبون ويعتدون جنسياً

**الفصل التاسع : علم نفس التعدي الجنسي .**

يهدف هذا الفصل في مطلعه لـ التعرف على تعريف الاعتداء الجنسي والاغتصاب ، وتحديد وقوع كل منهما . والقيام بدراسة خصائص الرجال الذين يغتصبون ويعتدون جنسياً . و تعريف القارئ بمركز علاج ماساتشوستس وتصنيف غروث (Groth) عن الاغتصاب وجرائم التعدي الجنسي على الأطفال . وتحديد ومراجعة بحوث البيانات السريرية في الاغواء الجنسي للطفل . ومراجعة البحوث لمرتكبي الجرائم الجنسية للأحداث الذكور والإناث . وبالختام وصف إجراءات التقييم النفسي لمرتكبي الجرائم الجنسية . ص431

في مطلع الفصل السابع تطور السلوك الجانح تناول المؤلفان تعريف وتحديد السلوك الاجرامي وجنوح الاحداث موضعين بأن السلوك الاجرامي يتضمن مدى واسعاً جداً من التصرف الإنساني من قبل الأفراد في الاعمار جميعها في الطبقات الاجتماعية جميعها . كما وقد هدف الفصل الحالي إلى تقديم لمحة عامة عن السلوك الإجرامي ، مع التركيز على العوامل التطورية المسؤولة عن تشكيل السلوك الإجرامي المتكرر والخطير . وقد أشارت البحوث الأمبريقية إلى أن السلوك المعادي للمجتمع المستمر لا يبدو عادة في سن البلوغ ، بل يبدأ بسن مبكر في الحياة ، مع علامات احياناً تظهر بسن ما قبل المدرسة ، وبالتالي ، فالمكان و الأفضل للبدء هو فحص المسار التطوري لنشؤ المجرم الحدث . ص333-383

أن السلوك الاجرامي يتضمن مدى واسعاً جداً من التصرف الإنساني من قبل الأفراد في الاعمار جميعها في الطبقات الاجتماعية جميعها

تناول المؤلفان في هذا الفصل طبيعة ومدى إجرام الأحداث ، وعلى الرغم من نقص البيانات إلا أن هنالك بعض الإحصاءات التي تم جمعهامن خلال إنفاذ القانون والمحاكم والمرافق الإصلاحية للأحداث . ويمكن تقسيم الأعمال غير القانونية التي يرتكبها الأحداث إلى خمس فئات رئيسية هي :

1. الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الأشخاص .
2. الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الممتلكات .
3. جرائم المخدرات .
4. الجرائم المرتكبة ضد النظام العام .
5. جرائم الحالة (وهي الجرائم التي لا تعتبر جريمة إذا ما ارتكبها بالغ) .ص336-337

أن السلوك المعادي للمجتمع المستمر لا يبدو عادة في سن البلوغ ، بل يبدأ بسن مبكر في الحياة ، مع علامات احياناً تظهر بسن ما قبل المدرسة ، وبالتالي ، فالمكان و الأفضل للبدء هو فحص المسار التطوري لنشؤ المجرم الحدث

كما وقد ناقش المؤلفان المنظور التطوري للجريمة والجنوح وقد عرف بأنه الأكثر أدائية في تحديد وتوثيق مسارات التطورية المختلفة المرتبطة بالسلوك المضاد للمجتمع . إذ يشير إلى أن أنماط جرائم الأحداث والبالغين الخطيرة والمستمرة تبدأ بمرحلة الطفولة المبكرة ، وبعض المؤشرات أنها تبدأ بسنوات ما قبل المدرسة . حيث يؤكد المنظور التطور الناشئ على التأثيرات العصبية والبيولوجية والعقلية والعاطفية والاجتماعية في الأطفال وكيف تؤثر في ظهور الجنوح وسلوك البالغين الجرمي . كما وقد ناقش المؤلفان

بصورة مفصلة لنظرية موفيت وعدد من المناظير التطورية أو المعرفية في هذا الفصل . ص340-383

وفي منتصف الفصل تناول المؤلفان بصورة مفصلة للعوامل التطورية في تشكيل السلوك الجرمي المستمر مستندين إلى ان هنالك أربع من أهم الخصائص الواضحة لنموذج موفيت عن الجناة المكررون طوال الحياة أو الجناة الخطرون ، وهي : (مشكلات الاندفاع- والنشاط المفرط وتشتت الانتباه ، ومشكلات السلوك ، وتناقص القدرة المعرفية ، ومهارات بين شخصية أو اجتماعية ضعيفة) . كما وقد تمت مناقشة عدة مواضيع متنوعة بصورة مفصلة ايضاً وهي اضطرابات نقص/ فرط الانتباه والجنوح ، واضطراب السلوك ، والقدرة المعرفية والجريمة ، ودور الذكاء وتطور اللغة في الجنوح ، وأثر الوظائف التنفيذية والمهارات التنظيم الذاتي في الوقاية من السلوك المضاد للمجتمع ،ونقص المهارات بين الشخصية و رفض الرفاق ، والعوامل البيولوجية والكيميائية والهرمونية والتي يعتقد انها ترتبط مع سلوك العنف والسلوك المضاد للمجتمع . ص348-384

ومن جانب التأثيرات الاجتماعية التطورية الآخر فقد ناقش المؤلفان العوامل المساهمة في ظهور السلوك المضاد للمجتمع ، حيث يبدو أن كمية التعرض المبكر للرفاق العدوانين عند الطفل في دار الرعاية أو قبل المدرسة له تأثيرات مهمة في عدوانية الطفل المتأخرة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الأطفال الذين يمضون كمية من الوقت من غير إشراف بعد المدرسة أو رعاية ذاتية في الصفوف الابتدائية المبكرة هم كذلك تحت خطورة عالية في المشاركة في سلوك مضاد للمجتمع . كذلك فالفقر عامل خطورة آخر . ومن جانب عنف المدرسة فقد أظهرت الدراسات أن جريمة المدرسة الخطيرة تنخفض وأن الأطفال آمنون في المدارس أكثر من العديد من المجتمعات ولسوء الحظ أكثر من بعض البيوت . و علاوة على ذلك ، فإن علماء النفس الجنائيون قد طلب منهم مراراً وإجراء تقدير للتهديد عندما يكون مسؤولوا المدرسة قلقون بأن طالباً معيناً أو طلبة ربما يشكلون تهديداً للآخرين في المدرسة . ص362-384

كما وتم في هذا الفصل مناقشة ظاهرة إضرام الحرائق من الأحداث حيث أن هذه الفئة من الجرائم والتي غالباً ما ينخرط فيها الأحداث . فهي تعد مشكلة اجتماعية ، خاصة وان الأحدث مسؤولون عن حوالي نصف الحرائق جميعها .كما وقد تناول المؤلفان المراحل التطورية لإضرام الحرائق . ص367-384

وفي ختام هذا الفصل تمت تغطية موضوع السيكو باثي الجنائي متطرقين إلى تعريفة و انتشاره و الخصائص و أنماط السلوكية العامة للسيكوباثين ، و سايكوباثية الاحداث والإناث ، وما هي المقاييس للسيكوباثية . ص 370-385

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص383-386

تناول المؤلفان في الفصل الثامن علم نفس العنف والترهيب بيانات الأبحاث والإحصائيات عن جرائم العنف ، وكما وقد ناقش المؤلفان أيضاً تقييم الآثار النفسية للإعلام العنيف وألعاب الفيديو العنيفة على السلوك العدواني ،.كما وتضمن الفصل تعريفاً للعنف حيث ان العنف يتضمن استعراضاً للقوة الجسدية وهو مجال مثير للاهتمام والدراسة ، وهو سلوك انساني شاذ عندما نقارنه مع مجموعة كبير من السلوك الإنساني غير العدواني . وعلى الرغم من ذلك يبقى مجالاً مثيراً للدراسة مثله مثل جزء شائع من الثقافة العامة . وفي الواقع وكما تناولنا في هذا الفصل أن صور العنف في الإعلام شجعت الباحثين على دراسة العنف وقادتهم للمطالبة بتقليل تعريض الأطفال الصغار لهذه المشاهد .ص387-426

تناول المؤلفان في هذا الفصل الاختلافات العرقية والاثنية في العنف الجنائي ، ولقد أخذت الفروق العرقية والأثنية في جرائم العنف اهتماماً كبيراً . وكانت هذه الاختلافات الأكثر ازعاجاً للباحثين وصناع القرار ومن شابههم . واستمر ظهور الشبان من الأمريكيين الأفارقة خاصة السود الأكثر الإحصائيات الرسمية في جرائم العنف ، وقد ركز هذا الفصل على عدد كبير من العوامل الاجتماعية لتفسير هذه الاختلافات ، والابتعاد عن أي تفسير مبني على الخصائص أو العوامل البيولوجية في هذه الاختلافات . وقد تم التحذير ضد التركيز على مجموعة عرقية واستثناء الاخرون ، ونلاحظ بأن الباحثين بدأوا

أن أنماط جرائم الأحداث والبالغين الخطيرة والمستمرة تبدأ بمرحلة الطفولة المبكرة ، وبعض المؤشرات أنها تبدأ بسنوات ما قبل المدرسة

يؤكد المنظور التطور الناشئ على التأثيرات العصبية والبيولوجية والعقلية والعاطفية والاجتماعية في الأطفال وكيف تؤثر في ظهور الجنوح وسلوك البالغين الجرمي

ناقش المؤلفان العوامل المساهمة في ظهور السلوك المضاد للمجتمع ، حيث يبدو أن كمية التعرض المبكر للرفاق العدوانين عند الطفل في دار الرعاية أو قبل المدرسة له تأثيرات مهمة في عدوانية الطفل المتأخرة

إن الأطفال الذين يمضون

باستكشاف الفروق بين المجموعات العرقية المختلفة . ص390-426

كما وقد ناقش هذا الفصل الاتجاهات النظرية للعنف ، وأسبابها وفي الوقت الراهن فقد توصل العلماء النفس والجريمة إلى أن مزيجاً من الأربعة الفئات المتداخلة كأفضل طريقة لدراسة العنف ، وهي:

- العوامل البيولوجية .
- التنشئة الاجتماعية .
- العوامل المعرفية .
- العوامل الموقفية .

وعلى أية حال فقد تم التركيز على أنه بالرغم من أن بعض الباحثين وجد روابط بيولوجية للعدوان ، إلا أنه مع الاهتمام للعوامل الاجتماعية والمعرفية والظرفية الحذر يمكن التقليل من العنف لدى هذا الفرد أو حتى عدم اظهاره . ص393-426

كما وقد لفت النظر بشكل كبير في هذا الفصل إلى جرائم القتل ، وهي جرائم عنف ، ومع أنها الأقل حدوثاً إلا أنها الأكثر بحثاً ودراسة . كما تتضمن جرائم القتل العادية قاتلاً واحداً يقتل للحصول على شيء ما -غالباً السرقة- والذكور البالغون هم الفئة الأكثر ارتكاباً لهذه الجرائم . جرائم القتل غير العادية تلك التي تسمى الجرائم المتعددة (القتل المتسلسل أو قتل المتعة أو القتل الجماعي) وهو القتل الأكثر ارعاباً للمجتمع . وقد ناقش هذا الفصل بصورة مفصلة القتل المتسلسل و الجماعي بالتفصيل لأنهما كانا محط انظار الباحثين بشكل كبير . ص399-427

كما وقد ناقش المؤلفان ظاهرة العنف في مكان العمل ، وهي ظاهرة معقدة ، تشمل عدداً من التهديدات والسلوكيات المؤذية ، والتي تحدث بمكان العمل . ص411

وقد ناقش المؤلفان في نهاية هذا الفصل قضية التربص بصورة مفصلة حيث أن قضية التربص تعد احياناً كجريمة ترهيب ، ولقد تمت مناقشة البحوث الحديثة التي لفتت الانتباه للتربص الانترنت (الافتراضي) . ص417-428

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية .ص426-430

في مطلع الفصل التاسع علم نفس التعدي الجنسي ناقش الكاتبان تعاريف علم نفس التعدي الجنسي والاغتصاب ، وتحديد وقوع كل منهما . تعد جرائم الجنس مصدر قلق بالغ في المجتمع المعاصر . كما وتمت مناقشة إحصاءات حدوث وانتشار التعدي الجنسي ، وتشير الإحصاءات إلى أن ضحايا الإيذاء الجنسي هو واقع كثير من الأفراد حتى الآن ، والاعتراف أيضاً أنه لا تصل معظم الضحايا إلى الاهتمام الرسمي. إذ يغطي هذا الفصل مهام التقدير لعلماء النفس في ما يتعلق بالإساءة الجنسية ، ومعالجة جناة الجنس والعمل مع الضحايا. ص431-477

كما وأشار المؤلفان في الفصل الى وجود ديموغرافية للرجال الذين يغتصبون ، وانماطاً من الرجال الذين يغتصبون وتم مناقشة ذلك بصورة مفصلة خلال هذا الفصل . كما وقد أشارت الأبحاث إلى أن الرجال الذين يغتصبون في كثير من الأحيان تعبر عن طائفة واسعة من السلوكيات المعادية للمجتمع ، بالإضافة إلى الجرائم الجنسية . وعلى ما يبدوا فإن مرتكبي الجرائم الجنسية كمجموعة لديهم نقص في المهارات الاجتماعية وقدرتهم على الحفظ على العلاقات الحميمة الإيجابية مع الآخرين ، كما تم وضع عدد من المتغيرات التي وجدت أنها تلعب دوراً رئيسياً في السلوك ، والعواطف ، والأفكار من مرتكبي الجرائم الجنسية . وتشمل هذه العدوان ، والاندفاع ، والكفاءة الاجتماعية ، والتخيلات الجنسية ، السادية ، والمعتقدات الساذجة . ومع ذلك فإن مرتكبي الجرائم الجنسية ليست مجموعة متجانسة ، وهذا استنتاج واضح ، استناداً على العديد من الدراسات والأبحاث ، قد قادت إلى تطوير أنماط أو أساليب تصنيف مرتكبي الجرائم الجنسية لهذا الغرض في كل من السلوك الجنسي المنحرف التنبؤ وتوفير العلاج للمجرمين . كما وتم من خلال هذا الفصل استعراض أنماط بارزة في الاغتصاب ، حيث أن النموذج الأكثر استناداً على نحو تجريبي ، على أية حال هو تصنيف مركز ماساتشوشتش العلاجي الذي أثار ولا

كمية من الوقت من غير إشراف بعد المدرسة أو رعاية ذاتية في الصفوف الابتدائية المبكرة هم كذلك تحت خطورة عالية في المشاركة في سلوك مضاد للمجتمع

مناقشة ظاهرة إجرام الحرائق من الأحداث حيث أن هذه الفئة من الجرائم والتي غالباً ما ينخرط فيها الأحداث . فهي تعد مشكلة اجتماعية ، خاصة وان الأحداث مسؤولون عن حوالي نصف الحرائق جميعها

أخذت الفروق العرقية والأثنية في جرائم العنف اهتماماً كبيراً . وكانت هذه الاختلافات الأكثر ازعاجاً للباحثين وصناع القرار ومن شابههم

توصل العلماء النفس والجريمة إلى أن مزيجاً من الأربعة الفئات المتداخلة كأفضل طريقة لدراسة العنف ، وهي:

العوامل البيولوجية .

التنشئة الاجتماعية .

العوامل المعرفية .

العوامل الموقفية .

زال يثير اهتمام الكثير من البحوث . ص438-478

ومن جانب أخر فقد ناقش المؤلفان قضية الاعتداء الجنسي على الأطفال بصورة مفصلة في هذا الفصل ، إذ يعد تصنيف وتشخيص وتقييم استغلال الأطفال جنسياً عملية معقدة . حيث تم خلال هذا الفصل التعرف على تعريف الاستغلال الجنسي للأطفال ، ومدى انتشاره ، وبعض الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم الاعتداء الجنسي . ص460-479

كما ويشمل هذا الفصل ايضاً موضوع جذب الأطفال والمراهقين إلى ممارسة النشاط الجنسي عبر شبكة الإنترنت ، وهو النشاط الذي يعتقد انه في زيادة . ومع ذلك ، من المهم أن نعترف بأن معظم الضحايا الذين تم جذبهم بهذه الطريقة هم من المراهقين الذين هم على علم بأن المحتالين عليهم من البالغين وأيضاً على علم بأن هناك رغبة بالنشاط الجنسي . هذا الإغراء لايزال جريمة ولا بد من استنكارها . ولكن إذا كان النشاط الجنسي يحدث ، فإن من المرجح أن ينظر له كهتك العرض . وبالمقابل فإن قضية الأحداث مرتكبي الجرائم الجنسية هي أحد القضايا البحثية التي أولت اهتماما متزايداً مؤخراً ، وتمت مناقشته خلال هذا الفصل مع عدة قضايا مختلفة ومتنوعة . ص468-479

ناقش المؤلفان ظاهرة العنف في مكان العمل ، وهي ظاهرة معقدة ، تشمل عدداً من التهديدات والسلوكيات المؤذية ، والتي تحدث بمكان العمل

وفي الختام فإن التقييم النفسي لمرتكبي الجرائم الجنسية يعد مهمة حاسمة بالنسبة إلى علماء النفس الجنائي . ويتم تقييم الجناة ليس فقط بالنسبة لقابليتهم للعلاج ولكن أيضا عمن مستواهم في المجتمع لمخاطرهم أو خطورتهم على المجتمع . ص474-480

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية .ص477-482

## الباب الخامس: علم الضحايا وخدمات الضحايا

نبذة عن الباب الخامس :

يهدف الباب الخامس إلى التعرف على الفصليين التاليين :

**الفصل العاشر : علم النفس الجنائي وضحايا الجرائم والاخطاء الأخرى .**

ومن أهداف هذا الفصل : وصف الآثار النفسية على الضحية وتعريف القارئ بدور أخصائي الصحة العقلية في العمل مع الضحية . و التأكيد على الجوانب المتعددة الثقافية عند العمل مع الضحايا . ووصف الحقوق القانونية للضحايا . و دراسة مسحية للبيانات الرسمية عن الضحايا . ومراجعة جرائم ضحايا الحقد والتحيز . ص485

تمت مناقشة إحصاءات حدوث وانتشار التعدي الجنسي ، وتشير الإحصاءات إلى أن ضحايا الإيذاء الجنسي هو واقع كثير من الأفراد حتى الآن ، والاعتراف أيضاً أنه لا تصل معظم الضحايا إلى الاهتمام الرسمي

**الفصل الحادي عشر : العنف الأسري ، والإساءة ، والضحايا .**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مراجعة القضايا المتعددة في العنف العائلي وعواقبها النفسية ، ووصف عنف الشريك الحميم . ووصف التقييم الجنائي للعنف المنزلي . ومراجعة البحث حول سوء معاملة الطفل وعواقبه النفسية . والتركيز على نقاط القوى والمحددات للذاكرة الإنسانية في تصريح الجرائم والضحايا . وفحص التأثيرات النفسية لخطف الأطفال . وعرض سوء معاملة الكبار والإهمال ومراجعة التأثيرات المدمرة له . ص517

أن الرجال الذين يغتصبون في كثير من الأحيان تعبر عن طائفة واسعة من السلوكيات المعادية للمجتمع ، بالإضافة إلى الجرائم الجنسية

كما لاحظنا في بداية الفصل العاشر علم النفس الجنائي وضحايا الجرائم والأخطاء الأخرىإذ بدأ الفصل باستعراض القضايا التي يجب أن يتعامل معها علم النفس الجنائي والتي تهتم بالضحايا من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية والإعاقات والتوجهات الجنسية . وتم في هذا الفصل مناقشة حقوق الضحايا وتداعياتها . ص485-513

إذ تناول المؤلفان في هذاالفصل توظيف علماء النفس الجنائيين وممارسي علاج الصحة العقلية سيزداد كمستشارين ومدربين وشهود خبراء ومقيمين ومعالجين ومقدمي خدمات لمنظمات خدمة الضحايا . وفي هذا الفصل ايضاً استكشف بعض جوانب التي تكون خدماتهم مطلوبة فيها بشدة وفي المستقبل القريب ، وركز على أهمية التعددية الثقافية وتنوع الأعراف الثقافية والقيم . إن عالم النفس الجنائي ذو

المعرفة سيكون قادراً على العمل مع العديد من الضحايا المعاقين وهم مجموعة كبيرة ومتنوعة لكنها تحصل على خدمات أقل في المجتمع الأمريكي . ص485-513

كما وتم في هذا الفصل مراجعة بعض حقوق الضحايا البارزة ، وتم التركيز على الضحايا الذين يجب ان يتعاملوا مع النظام القضائي الجنائي . ص490-513

وفي ختام هذا الفصل تمت تغطية بيانات الضحايا بشكل مختصر ، وركز المؤلفان على الفروقات المسجلة للأقليات العرقية والأثنية المتوفرة . وتم شرح الآثار النفسية على ضحايا الجرائم بالتفصيل وخاصة ضحايا جرائم العنف قد وصفت بالتفاصيل . وظهر بأن اضطراب ضغط ما بعد الصدمة هو الأكثر شيوعاً كرد فعل على كافة أنواع الجرائم . كما وقد ناقش المؤلفان الآثار النفسية على شركاء الضحايا حوادث جرائم القتل ، خاصة عندما يكون الضحية المقتول فرداً من الأسرة تكون مدمرة . كما ويعتقد بأن الإساءة الجنسية للأطفال أكثر مما تظهره الإحصاءات ، ولها آثار نفسية شديدة قد تدوم لفترة طويلة ، وبعض الأطفال تبقى هذه الآثار معهم لبقية حياتهم . وأكد هذا الفصل أيضاً على ان الأفراد يختلفون في ردود أفعالهم للصدمة والضغوط بطرق مختلفة فالبعض يتأقلم جيداً ويعاني الآخرون . ص496-514

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص513-515

تناول المؤلفان في الفصل الحادي عشر العنف الأسري ، والإساءة ، والضحايا حيث يبدأ هذا الجزء في مناقشة العنف الموجة بين الأزواج أو الشركاء وينتقل إلي إيذاء الأطفال وإلى أنماط العنف الجسدي غير العادي والخطير منها وأد الأطفال ، أو متلازمة منشوسن بالوكالة ، ومتلازمة ارتجاف الطفل . كما وتمت مناقشة مشكلات استعادة الذاكرة ببعض من التفاصيل لأن هذا الموضوع قد حظي على الاهتمام في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالتحرش الجنسي لدى الأطفال . حيث أنه يعد موضوعاً جدلياً في علم النفس هذه الأيام . ص517-518

كما و اوضح المؤلفان في هذا الفصل بان يواجه كل من الأطباء وعلماء النفس الجنائيين العاملين في السياق الجنائي كلاً من مرتكبي العنف وضحاياه لدى العائلات وبينهم وبين الأقرباء الحميمون ، وتشمل المهام التي يقوم بها القيام بالتقييمات والاستشارة مع السلطات القانونية ومقدمي الخدمات الاجتماعية وتقديم الشهادة في المحاكم وتقديم العلاج النفسي للضحايا والمنتهكين . ص517

كما وقد تناول المؤلفان عنف الشريك الحميم بصورة مفصلة في هذا الفصل ، وكذلك تمت مناقشة عدة مواضيع كالتطور النمطي في علاقات عنف الشريك الحميم ، والسمات النفسية للمعتدين بالضرب ، والعنف المنزلي من الجنس نفسه كما وقد تناول المؤلفان أدوار عالم النفس الجنائي في حالات العنف المنزلي بصورة مفصلة .ص518-531

من خلال الفصل تمت مناقشة حاجات العلاج العقلي للأطفال الذين تعرضوا لعنف الشريك الحميم ، إذ يحدث التعرض لعنف الشريك الحميم عندما " يرى الطفل أو يسمع أو ينخرط في العنف ، أو يخبر العنف بين الأوصياء " . كما و أفادت عدة دراسات إلى أن الأطفال الذين يتعرضون إلى عنف الشريك الحميم لديهم احتياجات صحية وعقلية مختلفة أكثر ممكن لم يتعرضوا لذلك . وتحديداً ، فإن هؤلاء الأطفال يعانون من أعراض متلازمة ما بعد الصدمة ومشكلات المزاج والوحدة وانخفاض احترام الذات وميل عالي لإيذاء الذات . وأشارت دراسات أخرى ، أفادت الأطفال الذين يتعرضون لعنف الشريك الحميم يظهرون آثار قدرة الطفل في تنظيم عواطفهم ويبدو بنزعه كبيرة نحو العنف خلال المراهقة والبلوغ . ص527

كما وقد تم التركيز خلال هذا الفصل على الخدمات التي يتم تقديمها لضحايا جرائم العنف ، كما وتم التركيز على المعلومات التي يتم جمعها تبعاً لخصائص الجريمة نفسة . ومن الجانب الآخر فقد ناقش المؤلفان الاتهامات للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة في الماضي كانت جدلية عند الكثير من علماء النفس . وإن النقاش في هذه الحالات غالباً ما يتمحور حول الذاكرة المكبوتة أو الذاكرة المتعافية التي تم

إن مرتكبي الجرائم الجنسية ليست مجموعة متجانسة ، وهذا استنتاج واضح ، استناداً على العديد من الدراسات والأبحاث ، قد قادت إلى تطوير أنماط أو أساليب تصنيف مرتكبي الجرائم الجنسية

إن قضية الأحداث مرتكبي الجرائم الجنسية هي أحد القضايا البحثية التي أولت اهتماما متزايداً مؤخراً

مناقشة العنف الموجة بين الأزواج أو الشركاء وينتقل إلي إيذاء الأطفال وإلى أنماط العنف الجسدي غير العادي والخطير منها وأد الأطفال ، أو متلازمة منشوسن بالوكالة ، ومتلازمة ارتجاف الطفل

استعادتها ولم تصل لحل . وهي بحوث علماء نفس مقابل عيادين . ومن المهم ملاحظة ، أن البحوث الامبريقية لهذه اللحظة لا تدعم بقوة بشكل واسع الذاكرة المنسية . ومن المحتمل ان بعض ضحايا سوء المعاملة ينسون ويتذكرون كونهم ضحايا لسنوات عديدة قادمة . ص 517-562

وفي نهاية هذا الفصل تمت تغطية موضوعين لم يتم بحثهما من خلال علم النفس بشكل جيد ، وهما خطف الأطفال و إساءة معاملة الكبار في السن ، ولقد لقيت هاتان القضيتان الاهتمام خلال العقدين الماضيين ، ومن المرجح أن يواجه علماء النفس بشكل رئيسي في المجال العلاجي حول الوقت الذي يقوم خلاله بتقديم الخدماتالعلاجية للأشخاص الكبار في السن أو للآباء المهجورين و في حالات خطف الأطفال . ص553-562

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص561-563

تمت مناقشة حاجات العلاج العقلي للأطفال الذين تعرضوا لعنف الشريك الحميم ، إذ يحدث التعرض لعنف الشريك الحميم عندما " يرى الطفل أو يسمع أو ينخرط في العنف ، أو يخبر العنف بين الأوصياء

## الباب الفصل السادس:علم نفس الإصلاح

نبذة عن الباب السادس :

يهدف الباب السادس إلى التعرف على الفصليين التاليين :

**الفصل الثاني عشر : علم النفس الإصلاح في سياق البالغين .**

ومن أهداف هذا الفصل : وصف مهمات المختصين بعلم النفس والمختصين في الصحة العقلية في اصلاح البالغين . واستعراض النظام الإصلاحي وكيفية عمله . وتلخيص الحقوق القانونية للنزلاء والتي تشمل حق المعالجة وحق رفضها . ومراجعة البحث المتعلق بالآثار النفسية للحبس . ووصف اتجاهات المعالجة للتعامل مع مجموعات معينة من المجرمين . ص567

**الفصل الثالث عشر : إصلاح الجانحين .**

يهدف الفصل الأخير من هذا الكتاب إلى التعرف على وصف خيارات إعادة التأهيل المتاحة للأحداث . وتحديد الفروق المفتاحية في التعامل مع الاحداث المحتجزين والجناة . ومراجعة الاتجاهات الممثلة لإعادة تأهيل الأحداث . ووصف وتقدير العلاج متعدد النظم . وفي الختام وصف اتجاهات المعالجة النموذجية للتعامل مع الاحداث العنيفين وجناة الجنس من الأحداث . ص629

بدأ الكاتبان في الفصل الثاني عشرعلم نفس الإصلاح في سياق البالغين بالتركيز المؤسسي ، باستعراض للمفاهيم الأساسية والحقوق القانونية للنزلاء والمتعلقة بالمفاهيم النفسية . بعدهم يتم اختبار وتقييم أدوار المعالجة للمختصين النفسيين الإصلاحيين وكذلك تلك الجوانب لبيئات السجن والحبس والتي تشكل عوائق أمام المعالجة الفعالة . لقد وضع الاهتمام الكبير في البحث لعمل المختصين بعلم النفس الجنائي الذين يستشارون مع أو يعملون بالسياق المؤسسي ، ويحتك علماء النفس كمجموعة بالأشخاص ضمن الإشراف المجتمعي بشكل أكبر من احتكاكهم بالنزلاء في السجون ، وتم التركيز في نهاية الفصل على الإصلاحات المجتمعية ومساهمات المختصين بعلم النفس الجنائي في هذا الميدان . ص567-625

كما تناول المؤلفان في هذاالفصل وصفاً لدور الأخصائيين في علم النفس الجنائي الذين يعملون أساساً مع الجناة البالغون (واحياناً مع الموقوفون) في كلا السياقات المؤسسية والمجتمعية . حيث تمت مناقشة بصورة مفصلة خلال هذا الفصل لعمل الأخصائيين النفسيين في إصلاحيات البالغين يمكن تقسيمه إلى مجالين عامين متداخلين هما : التقدير والمعالجة . ص567-625

كما و ناقش الفصل بصورة مفصلة لعقبات المعالجة الفعالة ، إذ يفضل بعض الأخصائيين النفسين ان لا يواجهون هذا التحدي ، المحددات على السرية ، والقيود على الميزانية ، والعنف والاكتظاظ داخل المنشأة ، وجداول النزلاء وتحويل النزلاء ، وأحياناً يكون ضعف الدعم للمديرين وضباط الإصلاح ليس غير عادية . ص616-625

أن الأطفال الذين يتعرضون إلى عنف الشريك الحميم لديهم احتياجات صحية وعقلية مختلفة أكثر ممكن لم يتعرضوا لذلك . وتحديداً ، فإن هؤلاء الأطفال يعانون من أعراض متلازمة ما بعد الصدمة ومشكلات المزاج والوحدة وانخفاض احترام الذات وميل عالي لإيذاء الذات

أشارت دراسات أخرى ، أفادت الأطفال الذين يتعرضون لعنف الشريك الحميم يظهرون آثار قدرة الطفل في تنظيم عواطفهم ويبدو بنزعه كبيرة نحو العنف خلال المراهقة والبلوغ

ولقد انتهى الفصل بمراجعة برامج المعالجة المجتمعية مع الجناة الذين هم على المراقبة أو الإفراج المشروط أو تحت العقوبات المتوسطة مثل الإشراف المكثف . وفي السنوات الحديثة ، فقد اتضح بان أوصاف وتقييمات لبرامج المجتمعية داخل الأدبيات النفسية . وكذلك تقدم البرامج المجتمعية تحدياتها الخاصة . (مثل الجناة الذين لا يظهرون في جلساتهم العلاجية أو ينسحبون كلياً) . ولديهم ميزة انهم في بيئة أكثر واقعية لا تقدم العديد من العقبات للسياقات المؤسسية . ص619-625

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص624-627

تناول المؤلفان في الفصل الثالث عشر إصلاح الجانحين وقد قدما في ذلك وصفاً لخيارات إعادة التأهيل المتاحة للأحداث . كما وقد تم خلال هذا الفصل القيام بمراجعة تاريخية مختصرة حول إصلاحات الأحداث . كما وتم خلال هذا الفصل مناقشة بصورة مفصلةلا اتجاهات إعادة التأهيل، والتي عادة ما تشمل " نماذج منزل الجماعة ، نماذج المحافظة على الأسرة ، نماذج تعاطي المخدرات ، برامج الحياة البرية والمغامرات ، وبرامج الوقاية من العنف ، وبرامج معالجة الأحداث جناة الجنس " . ص629-660

تناول المؤلفان هذا فيالفصل ادور المختص في القيام بالتقييمات لتحديد إذا ما كان الحدث مرشحاً جيداً لبرامج إعادة تأهيل معين ويتم إجراؤها لمسؤولي إصلاح الأحداث ولمحاكم الأحداث . حيث أوضح المؤلفان بان مشروع التقييم ضروري جيداً لعملية المعالجة . و بالإضافة الى ذلك أوضح المؤلفان خلال هذا الفصل نوع الخيارات العلاجية المتوفرة لمختصي علم النفس العاملون المزودين للمعالجة في نظام الأحداث ، في كل السياقات المجتمعية والسكنية . ص632-661

في نهاية هذا الفصل تم عرض الخلاصة والاستنتاجات و المفاهيم المفتاحية وبالختام الأسئلة المرجعية . ص 660-662. كما وتناول آخر الكتاب نبذة عن المؤلفان والمترجمان لهذا الكتاب ، وقاموساً للمصطلحات التي تم تناولها في هذا الكتاب ، والمراجع . ص665-744

تمت تغطية موضوعين لم يتم بحثهما من خلال علم النفس بشكل جيد ، وهما خطف الأطفال و إساءة معاملة الكبار في السن ، ولقد لقيت هاتان القضيتان الاهتمام خلال العقدين الماضيين

بمراجعة برامج المعالجة المجتمعية مع الجناة الذين هم على المراقبة أو الإفراج المشروط أو تحت العقوبات المتوسطة مثل الإشراف المكثف

أنه حقاً كتاب جدير بالقراءة و ننصح به كل زملاء الاختصاص في العلوم السلوكية من أطباءالنفس وعلماء النفس وطلاب الجامعة والدراسات العليا والباحثين التربويين وإلى كل المهتمين عموما بقضايا علم النفس الشرعي والطب النفسي الشرعي

رابط كامل النص:
http://www.arabpsynet.com/Documents/BR.Maan.83-ForensicPsychology.pdf

*** *** ***


شبكة العلوم النفسية العربية

نحو تعاون عربي رقيا بعلوم وطب النفس

الموقع العلمي
http://www.arabpsynet.com/

المتجر الالكتروني
http://www.arabpsyfound.com

الكتاب السنوي 2021 لـ " شبكة العلوم النفسية العربية " (الاصدار التاسع)

الشبكة تدخل عامها 21 من التأسيس و 18 على الويب
http://www.arabpsynet.com/Documents/eBArabpsynet.pdf

اشتراكات العضوية بمؤسسة العلوم النفسية العربية للعام 2021
http://www.arabpsyfound.com/index.php?id_category=36&controller=category&id_lang=3